التطور التاريخي للعلاقات الأمنية بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي ١٩٩٤-٢٠١٠ (*)

الباحث/ أحمد إبراهيم الباز
كلية الآداب- جامعة القاهرة
تحت إشراف
أ.د. إيمان عامر

الملخص

تهتم هذه الدراسة بتتبع مسار العلاقات الأمنية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي. وقد جاء التركيز على العلاقات الأمنية لعدة أسباب منها التحول الذي حصل في بنية النظام العالمي على مرحلتين، الأولى: انتهاء الحرب العالمية الثانية بما تعنيه من بزوغ للتنافس السوفيتي الأمريكي واستهداف مناطق النفوذ الجديدة ومنها منطقة الخليج، الثانية: انتهاء الحرب الباردة وتداعي الاتحاد السوفيتي وبدء اهتمام الاتحاد الأوربي بالبحث عن مواطئ قدم له في منطقة الشرق الأوسط وخصوصًا منطقة الخليج التي كانت يومًا ما منطقة نفوذ استعماري للإمبراطورية البريطانية.

جاء الاهتمام الأوربي بتدشين علاقات أمنية مع دول مجلس التعاون بسبب عدة تحولات حاصلة في هذه المنطقة، أهمها: تصاعد الحديث عن التهديدات الإرهابية التي اتخذت من منطقة الخليج أحد مراكزها، والتي انتقل أثرها إلى الاتحاد الأوربي من خلال الإرهاب الجوال. بالإضافة إلى الأهمية التي تشكلها جغرافيا منطقة الخليج باعتبارها تسيطر على أهم الممرات الملاحية في العالم وأكبر مصدر للنفط الذي إن تأثر سلبًا تحت أي سبب كتهديد إرهابي أو إغلاق ممرات الملاحة؛ فإن الأمن الاقتصادي للاتحاد الأوربي سوف يتأثر سلبًا بشكل قد يؤدي إلى شلل تام.

تهتم هذه الدراسة كذلك بزاوية غاية في الأهمية مرتبطة بموضوع القرصنة البحرية في الممرات الملاحية لمنطقة الخليج، حيث اعتبر الاتحاد الأوربي أن القرصنة البحرية أحد أشكال الجريمة المنظمة في ظل اعتماد الاقتصاد العالمي على الممرات البحرية في نحو

(*) **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يوليو ٢٠٢١، العدد التاسع والخمسون.**

٩٠% من حركة الاقتصاد، وباعتبار منطقة الخليج وساحل الصومال من أكثر بؤر القرصنة، وبالتالي فإن الاتحاد الأوربي دفع نحو الشراكات الأمنية والعسكرية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تتطرق هذه الدراسة أيضًا إلى الدور الذي لعبه الاتحاد الأوربي كوسيط في إدارة العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران. حيث استقر يقين الاتحاد الأوربي أن تصاعد التوتر بين إيران ودول الخليج من شأنه التسبب في تصاعد تهديدات أمنية تؤثر سلبًا على هذه المنطقة المهمة من العالم. وعلى هذا الأساس كان الاتحاد الأوربي وازنًا ما بين الاستراتيجية الخشنة الأمريكية والاستراتيجية الأوربية الأكثر هدوءًا.

وبالتالي؛ فقد استهدفت هذه الدراسة تغطية الزاوية الأمنية بين مجلس التعاون والاتحاد الأوربي بشقيها السياسي والعسكري، وما يعني ذلك من شراكات على مستوى إدارة الأمن من خلال المؤسسات السياسية، أو من خلال المؤسسات العسكرية.

Abstract

This paper focuses on the course of the security relations between the Gulf Cooperation Council (GCC) and the European Union. The focus on security relations is attributed to many reasons, including the transformation in the world order structure that took place in two phases: the first one is the post-world war two period, and the emergence of the American-Soviet rivalry over new spheres of influence, including the Gulf region. The second phase is the post-Cold war period, when the Soviet Union collapsed and the EU started to be interested in finding a foothold in the Middle East, particularly in the Gulf region which was once a sphere of influence for the British Empire.

The European interest in forging security relations with GCC countries was due to many transformations taking place in that region, mainly the increased talk about the Gulf region turning into a center for terrorist threats, which spilled over into the EU in the form of roaming terrorism. Not to mention the geographic importance of the Gulf region, as it controls the most important sea lanes, in addition to being the biggest exporter of oil. And if this region is negatively affected for any reason, like a terrorist threat or blockage of sea lanes, the economic security of the EU will be adversely affected which could lead to total paralysis.

The study also addresses a very important dimension linked to maritime piracy in the Gulf region's sea lanes, as the EU considered maritime piracy a form of organized crime, as sea lanes account for 90

of activities of world economy. Given that the Gulf region and the Somali coast are hot spots for piracy, the EU moved to forge security and military partnerships with Arab countries of the GCC.

The study also tackles the mediating role played by EU to manage the relations between GCC countries and Iran. The EU concluded that the escalation of tensions between GCC countries and Iran, would increase security threats that would harm this important spot of the world. For this, the EU acted as a counterbalance for America's hard strategy, by adopting a softer strategy.

Thus, the study aims to cover the security angle between the GCC and the EU, in both its political and military aspects, and what this implies for the partnerships regarding the management of security through political or military institutions.

مُقدمة

أشرت نهاية الحرب العالمية الثانية لبزوغ ترتيبات جديدة في أوربا مرتبطة بالتنافس الأمريكي والسوفيتي للسيطرة على أوربا، لذلك اهتمت القوى الأوربية الرئيسية بسرعة تدشين نظام أمني يضمن حالة من الاستقرار في ظل هذا التنافس الأمريكي السوفيتي، ويدعم عمليات إعادة الإعمار والتنظيم السياسي الجديد لعصر ما بعد الحرب.

تجلت المحاولات الأوربية في هذا الشأن عبر توقيع اتفاقية دانكرك مارس ١٩٤٧، لتصبح أول محاولة نحو صياغة سياسة دفاعية وأمنية أوروبية مشتركة بين فرنسا وبريطانيا، ثم تلتها اتفاقية بروكسل مارس ١٩٤٧ بين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ من أجل توفير مساعدة متبادلة في أمور الأمن والدفاع. ورغم عدم وصول هاتين الاتفاقيتين إلى المستوى المطلوب من النجاح، إلا أنهما كانتا بمثابة الدافع الأكبر نحو تطوير الصيغ المؤسسة للتعاون الدفاعي والأمني الأوربي، وهو ما تمثل في إنشاء المجموعة الأوربية للدفاع CED واتحاد أوربا الغربية، لتستمر مسيرة التعاون الأمني والدفاعي الأوربي في النضوج بالتوازي مع مسيرة الاقتصاد، وهي السمة المميزة للاتحاد الأوربي الذي ينتقل في خطواته واحدة تلو الأخرى[١].

ومع مطلع التسعينيات كان الاتحاد الأوربي قد بدأ في صياغة سياسات

أمنية مستجدة، وذلك في ظل العديد من المتغيرات التي طالت بنية النظام الدولي، حيث وضعت الحرب الباردة أوزارها، وبزغ نظام دولي جديد، تحت وطأة التغييرات التي رافقت انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو وبدء تنامي حركة الإرهاب مع ظهور الحركات الإسلامية المسلحة متأثرة بالخطاب الديني الرافض للتواجد الأمريكي في الجزيرة العربية بعد حرب الخليج الثانية، وتنامي نفوذ تنظيم طالبان الذي حاز قوة بسبب تحالفه مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي التي انقلب عليها لاحقًا، وحالة تفريخ الحركات الإسلامية التي حدثت بسبب حرب الشيشان وتنامي ظاهرة المجاهدين، ثم الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتحول العراق إلى بؤرة ناضجة لإنتاج التطرف السني والشيعي.

كل هذه التطورات كان لها وقع مخيف على حالة الأمن بمنطقة الشرق الأوسط وجنوب المتوسط والخليج، بما أحدث لها صدى صوت في شمال المتوسط أو الاتحاد الأوربي، وذلك تحت وقع تأثير ما يُعرف بـ "**أثر الفراشة**"، الذي يعني أن وقوع تهديد في دولة ما قد يكون له أثر في منطقة أخرى بعيدة جدًّا. ولذا ظهرت عدة عوامل تهديد كان لها بالغ الأثر في تعزيز الأهمية الأمنية لدول مجلس التعاون بالنسبة للاتحاد الأوربي، وعملت على تسريع التعاون بينهما، وهي:

عامل التهديدات الأمنية المُستجدة

على عكس نمط التهديد الشيوعي "العسكري" الذي كان يواجه الدول الأوربية، فإن نمطًا جديدًا من التهديدات بدأ يتشكل مع مطلع التسعينيات سمته الأساسية أنه ليس عسكريًا بقدر ما هو شاملٌ ومركبٌ، وهو ما يجعل عملية مواجهة هذا النمط الجديد من التهديدات الجديدة[٢] أكثر تعقيدًا ويُحتم التشارك مع الدول مصدر التهديد من أجل كبحه عبر وضع الاستراتيجيات المشتركة لهذا الغرض.

لذلك يمكن ملاحظة أن وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوربية الصادرة عام ٢٠٠٣ كانت قد عملت على تطوير مفهوم وإدراك معنى التهديدات الجديدة

ومصادرها، لتفندها إلى ٣ مصادر، وهي:

١- الإرهاب

الذي بدأ في التنامي مع مطلع التسعينيات في جنوب المتوسط، حيث شكلت بلدان الجنوب بيئة حاضنة للتطرف، وبعدما اكتفى الإرهاب من دول جنوب المتوسط فإنه كان قد قرر توسيع النشاطات لتشمل انتقال الإرهاب المنظم أو الذئاب المنفردة إلى شمال المتوسط، أي الانتقال من حالة مكانية جديدة من (إقليمية الإرهاب) إلى حالة (شمولية أو عولمة الإرهاب- إرهاب عبر وطني)، وهو ما أكده رئيس الوزراء البريطاني عام ٢٠٠٤ بالقول **(يجب أن نكون متيقظين تجاه التهديدات الجديدة لأن كل بلدان العالم باتت تواجه نفس التهديد)** [٣].

وقد تكاتفت هذه التحولات جميعها في دفع الاتحاد الأوربي نحو إعادة ضبط تعريفه وتقديره واستراتيجياته تجاه التهديدات الأمنية وأليات التعامل معها في ظل أن أوربا شهدت بالفعل تهديدات إرهابية مثل تفجيرات باريس، وتفجيرات مدريد، والهجوم على قطار الأنفاق في لندن، وهجوم مطار غلاسكو عام ٢٠٠٥. والتي كانت جميعها متأثرة بحالة تصاعد الإرهاب والتطرف في المنطقة العربية.

٢- أسلحة الدمار الشامل

في ظل عملية تسارع تطوير الدول للأسلحة النووية، وإمكانية حصول التنظيمات المسلحة عليها، أو استغلال الدول لهذه الأسلحة من أجل تحقيق أغراض غير مشروعة، فإن القلق قد تنامى لدى أوربا من زيادة طرح الأسلحة النووية والبيولوجية كأداة تهديد وابتزاز في إدارة العلاقات الدولية، لذلك أخذت على عاتقها ضرورة كبح هذه التطورات وأهمها في منطقة الخليج، حيث خاض الاتحاد الأوربي العديد من الجولات من أجل الوصول إلى حل بشأن البرنامج النووي الإيراني للمحافظة على استقرار وأمن منطقة الخليج وبالتبعية أمن أوربا.

٣- فشل الدولة

بمعنى وجود عجز وظيفي لدى الدولة يمنعها عن القيام بدورها

المطلوب من حيث ضمان الاستقرار على المستوى الداخلي، أو بمعنى آخر تحولها إلى حالة (الدولة الفاشلة) بحيث تفقد سطوتها على مقدراتها وخصوصًا المقدرات الاقتصادية والعسكرية، التي إما تنهار تمامًا أو تؤول إلى طرف آخر وغالبًا ما يكون "فاعل من دون الدولة Non Actor State " ، وبالتالي تصبح الدولة بيئة حاضنة بامتياز لكل أنواع التهديدات، سواء التهديد المسلح والجريمة المنظمة أو الأفكار المتطرفة، وتنامي الهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات، وكلها أمور لا تنحصر تداعياتها على الدولة المعنية وفقط، بل تتطاير آثارها إلى دول أخرى بالإقليم أو حول العالم. وهو الأمر الذي حدث للعراق بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، والذي تسبب في تحول العراق لدولة فاشلة بإقليم الخليج، أو تدهور الأوضاع في اليمن جراء الحرب الأهلية.

عامل الهجرة غير الشرعية

شكلت منطقة جنوب المتوسط أحد أهم روافد الهجرة غير الشرعية تجاه شماله، متأثره في ذلك بالعديد من الظروف السابقة من فشل الدولة وتنامي ظاهرة الإرهاب والفقر، وما رافق هذه الظاهرة من تهديدات على مستوى الأمن والأمن الاجتماعي، بما يعنيه من تضاد الثقافات الذي يساهم في تعثر عملية الاندماج، ووجود تصادم هوياتي وثقافي، بما يترتب عليه خلق كانتونات داخل دولة المهجر، وما يترتب على هذه الكانتونات لاحقًا من تفاقم نقم المهاجرين تجاه الدولة الجديدة، بما يوفر أرضية خصبة لانتشار التطرف عبر استقطاب التنظيمات الإرهابية لهؤلاء الناقمين واستغلال نقمتهم، أو تشكيل عصابات من أجل الحصول على ما يمكن الحصول عليه من هذه الدولة تحت مبرر الانتقام من الرفض والنبذ. هذا الوضع دفع المتخصصين في الدراسات الأمنية لإدراج الهجرة ضمن دراسات الأمن، أو بمعنى آخر "أمننتها" باعتبار أن الهجرة باتت مشكلة أمن عظمى بالنسبة لأوربا.

وقد دفعت التطورات اللاحقة على عام ٢٠٠٣ إلى تطوير الوثيقة المنظمة لاستراتيجية الأمن الأوربية ESS لتشمل تهديدات أخرى جديدة: فبالإضافة إلى الإرهاب والهجرة غير الشرعية وفشل الدولة وأسلحة الدمار

الشامل، كأسباب التهديد كما وردت في وثيقة عام ٢٠٠٣، فإن النسخة المحدثة لنفس الوثيقة عام ٢٠٠٨ قد ضمت إلى هذه القائمة[٤]:

١- الجريمة السيبيرانية

باعتبار أن البنى التحتية الحديثة مثل النقل والاتصالات وإمدادات الطاقة باتت تعتمد بشكل أكبر التكنولوجيا، ما جعل الهجمات الإلكترونية أحد أشكال الاعتداءات الحديثة التي يمكن أن تقوم بها الدول أو التنظيمات من دون الدولة، كسلاح جديد يجب أن يتم الاستعداد والعمل على مواجهته.

٢- أمن الطاقة

في ظل أن الاتحاد الأوربي يستورد ما نسبته ٧٥% من احتياجاته من النفط؛ فإن مستوى التهديدات يتصاعد فيما يخص أمن الطاقة، خصوصًا إذا كانت النسبة الأكبر من هذه الإمدادات يأتي بحسب الوثيقة من مناطق لا تتمتع بالاستقرار الكافي، خصوصًا المنطقة العربية والممرات البحرية التي يمر منها نفط الخليج العربي. هذا الوضع والقلق دفع الاتحاد الأوربي نحو تطوير شراكاته الأمنية سواء مع روسيا أو دول الخليج من أجل ضمان مستوى معقول من الاستقرار المستدام للحفاظ على أمن الطاقة واستقرار أسواق النفط.

٣- التغير المناخي

كان للتغيرات المناخية أثرها في الارتفاع بمستوى القلق من احتمالات وقوع أزمات أمنية بسبب التهديدات المضاعفة للتدهور البيئي والتنافس على الموارد بما يفاقم الصراع، وما يستدعيه من عواقب إنسانية وأمنية، وبالطبع فإن هناك تهديدات قد تطال طرق التجارة والملاحة التقليدية ومنها الممرات الملاحية في منطقة الخليج.

٤- بناء الاستقرار في أوربا وخارجها

منذ عام ٢٠٠٥ كان هناك العديد من التحولات التي أخذت من أوربا مكانًا لها كالوضع في البلقان ومساعي انضمام دول أوروبية كانت شيوعية إلى أوربا والمشاكل في وسط أوربا وغرب البلقان. وكذلك تداعيات الحرب في

العراق في المنطقة العربية والخليج كالإرهاب وتنامى حركة التنظيمات الإسلامية والبرنامج النووي الإيراني. بما دفع الاتحاد الأوربي لبناء شراكات مع دول الخليج من أجل ضمان الاستقرار وتلافى التهديدات الأمنية.

٥- القرصنة البحرية

اهتم الاتحاد الأوربي في هذه الأثناء بتنامي التهديد الأمني بسبب عمليات القرصنة الذي عده الاتحاد الأوربي أحد أشكال الجريمة المنظمة في ظل اعتماد الاقتصاد العالمي على الممرات البحرية في نحو ٩٠% من حركة الاقتصاد، وباعتبار منطقة الخليج وساحل الصومال من أكثر بؤر القرصنة، وبالتالي فإن الاتحاد الأوربي دفع نحو الشراكات مع دول الخليج ومثال ذلك العملية أتلانتا.

كل هذه المستجدات دفعت الاتحاد الأوربي إلى تطوير شراكاته الأمنية والاستراتيجية مع دول الإقليم وما أبعد، وهو ما تم ترجمته بالفعل عبر توقيع العديد من التحالفات والمبادرات التي كانت مهتمة في المقام الأول بإدارة الأزمات الأمنية وفتح مسارات شراكة مع مختلف الدول من أجل كبح هذه التهديدات.

تم الإعلان عن تأسيس منظمة الأمن والتعاون في أوربا، عبر تحويل مؤتمر الأمن في أوربا CSCE إلى منظمة الأمن والتعاون في أوربا Organisation for Securiy and Cooperation in Europe. هذه المنظمة التي اهتمت بمناقشة العلاقة بين الأمن الأوربي والمتوسطي، والدفع نحو تعزيز العلاقات والتعاون المشترك والارتفاع بمستوى الحوار الأوربي المتوسطي والمساهمة في دعم كافة الوسائل التي تحقق حالة من الامن في هذه المنطقة، وفي عام ١٩٩٠ طال هذه المنظمة العديد من التطورات بل وحركة إحياء، حيث تم طرح مقترح في مؤتمر الامن والتعاون الأوربي في مايوركا الإسبانية عام ١٩٩٠ [٥] بأن يشارك في أعمال هذه المنظمة كافة دول المنطقة من الغرب البرتغال مرورًا بالخليج نهاية إلى الشرق في إيران ، باعتبار العلاقة الوثيقة بين أمن المتوسط والأمن الأوربي، والتطورات التي تحدث في منطقة

أقصى شرق المتوسط وجنوبه في الخليج العربي كالحرب العراقية الكويتية وأثرها على الاستقرار الأوربي، وانهيار الاتحاد السوفيتي بما يُحتم على أوربا تكثيف الانخراط في شؤون منطقة المتوسط وجنوبه والمنطقة العربية، في ظل تنامى الهجرة والحركات الإسلامية.

وقد تعزز تطور هذه المنظمة واهتمامها بالمتوسط والخليج مع كل تطور يحدث في حركة هذه المنطقة، ففي عام ١٩٩٤ قامت بتضمين مجموعة اتصال من الخبراء بهدف الحصول على أفضل التوصيات بشأن تطوير الشراكة على المستوي الأمني والعسكري وإنشاء قوة سلام خاصة(٦)، كما أطلق الاتحاد الأوربي الحوار الأطلسي المتوسطي MD عام ١٩٩٤ من أجل بدء حوار مع جنوب المتوسط في اعتراف بالتحديات الأمنية التي تواجه هذه المنطقة وفي هذا الوقت بالتحديد، حيث أكد الاتحاد أن أمن أوربا مرتبط بشكل وثيق بالأمن والاستقرار في البحر المتوسط(٧) حيث قال ويليام والاس أن **(الخيار الأمثل بالنسبة للاتحاد الأوربي في حفظ أمنه هو أن يضمن استقرار الجنوب(٨))**

وفي سنة ١٩٩٥، تم إضافة مجموعة (شركاء المتوسط من أجل التعاون)، في إشارة إلى إن جنوب المتوسط بات في بؤرة اهتمام الأوربيين. وجاء مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥ ليؤشر لمرحلة جديدة من العلاقات العربية الأوربية، حيث انضمت ثماني دول عربية إلى هذا المؤتمر إلى جانب وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، مستهدفين بحث الانتقال بالعلاقات العربية الأوربية إلى مستوى جديد لدرجة دفعت المراقبين إلى تسمية هذا المؤتمر بالحلف الأور– متوسطي(٩)، نظرًا لأهميته في التأطير لتحول جديد في العلاقات العربية الأوربية.

بدأ الاتحاد الأوربي بموجب معاهدة أمستردام ١٩٩٩ بالتحول نحو الخليج بإقراره سياسات أمنية تشمل عمليات الإغاثة وحفظ السلام والعمليات الإنسانية وتقوية العلاقات الأمنية الدولية(١٠). وهو ما أكده مساعد الأمين العام لحلف الناتو للشؤون السياسية والأمنية عام بالقول: "**بعد انهيار الاتحاد**

السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي ونهاية الحرب الباردة، بات هناك دور للحلف خارج حدود مهامه التقليدية، مشيرًا إلى أن الحلف لم يعد عسكريًا فقط، بل هو سياسي وأمني، وأن الحلف يستطيع تقديم خبراته إلى دول الخليج من خلال ترتيبات دفاعية وأمنية ومناورات مشتركة والتدريب وتبادل المعلومات"[١١] .

وفي عام ٢٠٠٤ تم إطلاق سياسة الجوار الأوربية تحت تأثير التحولات الحاصلة في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط والخليج، خصوصًا في ظل الدفعة الكبيرة للدول الجديدة المنضمة للاتحاد، وتنامي ظهور المناطق الرمادية Gray Areas وحروب الظل[١٢] وتنفيذ خطط عمل تنفيذية لإدارة أمن المناطق غير المستقرة في جنوب المتوسط .وقد أكد "جاب دى هوب شيفر" الأمين العام للناتو في مؤتمر دور الناتو في أمن الخليج عام ٢٠٠٥ المنعقد بالدوحة على ٣ أسباب رئيسية لأهمية الشراكة الأمنية بين الحلف ودول الخليج، وهي: [١٣]

أولًا: البيئة الأمنية المتغيرة

والتي تعني أن الاتحاد الأوربي إنما كان يحمل وجهة نظر منذ انتهاء الحرب الباردة مفادها أن التهديدات باتت مشتركة وعابرة للحدود، وذلك بدءًا من الإرهاب، مرورًا بالقرصنة وأسلحة الدمار الشامل، والتجارة غير الشرعية بالأسلحة. وكذلك التهديدات الأمنية في الدوائر الجغرافية المحاذية للاتحاد الأوربي نفسه مثل النزاع المسلح الذي نتج عنه تفكك يوغسلافيا عن الاتحاد السوفيتي، والحرب في كرواتيا والحرب في البوسنة عام ١٩٩٥. وخارج الدائرة الجغرافية للاتحاد الأوربي كانت منطقة الشرق الأوسط والخليج إحدى بؤر التعديات تلك، ما أفرز قناعة لدى كلٍّ من الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي بأنه يجب توسيع دائرة الاهتمام والتعاون مع حلفاء في مجلس التعاون الخليجي بدلًا من حصر التعاون الأوربي مع مناطق أخرى فقط في العالم. وكانت رؤية الاتحاد الأوربي في الدفع بهذا التعاون أن الأوربيين لديهم يقين بأن خبرتهم الدولية في إدارة الأزمات والشراكات العابرة للبحار، وأن خبرة الناتو كمنظمة متعددة الجنسيات كلها أمور من شأنها أن تؤهل الأوربيين لإفادة دول مجلس التعاون وتقديم مساهمة عالية المستوى في مجال الأمن.

ثانيًا: الدور الإقليمي الجديد لمجلس التعاون

كانت دول مجلس التعاون وتحديدًا منذ عام ٢٠٠٣ قد بدأت في تحسس مسارات تعاون دولية جديدة متأثرة في ذلك بتنامي الأزمات التي تسببت فيها الولايات المتحدة، مثل ما ترتب على الغزو الأمريكي للعراق كانتشار الإرهاب والهجرة والأسلحة غير المشروعة، وكلها عوامل دفعت الناتو لإطلاق مبادرة إسطنبول للتعاون بما تمثله من محاولة لدعم الوضع الأمني والاستقرار في منطقة الخليج.

ثالثًا: الأهمية الجغرافية لمنطقة الخليج

تتمتع منطقة الخليج بأهمية جغرافية كبيرة تجعلها طاغية على أهميته السياسية والأمنية والاقتصادية، وتعزز هذه الأهمية الجغرافية موقع دول مجلس التعاون في تفاعلات العلاقات الدولية، من حيث موقعه المتوسط في العالم القديم بكتلته الأوراسية كهمزة وصل بين الشرق والغرب، وبين أوربا والهند والشرق الأقصى وأستراليا بما سهل من عملية الإبحار التجاري والبشري، عوضًا عن سيطرته على أهم المضائق التي تتحكم في نقل النفط، ممثلًا في مضيق هرمز وخليج عمان وباب المندب والبحر الأحمر، عوضاَ عن كونه مخرجًا نحو المحيط الهندي، بما عزز من أهميته ليست فقط الإقليمية بل الكونية.

فالسيطرة على مضيق هرمز تفسر تلك الشهوة التاريخية لدى بريطانيا قديمًا بشأن سيطرتها على مضيق هرمز عنق زجاجة مدخل الخليج العربي الذي كان يتحكم بطرق التجارة من الخليج وإليه، وذلك قبل حفر قناة السويس، ومن ثم ربطه لدول الكتلة الأوراسية بالمستعمرات البريطانية. ورغم خفوت أهمية هذا المضيق بحفر قناة السويس إلا أن أهميته تصاعدت مرة أخرى باكتشاف النفط، وهذه المرة تعود الأهمية الكونية لمنطقة الخليج في العصر الحديث، والتي تضاعفت بالنزعة العسكرية لدى دول العالم بإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة أو ضمان مرور أمن للقطع العسكرية عبر ممرات الخليج الملاحية. كما أن قربه من بؤر الصراع (الصراع الهندي الباكستاني- العربي

الإسرائيلي– العربي العربي– السوفياتي الأمريكي) جعل أهميته تتصاعد ويحتل مكانة كبيرة في سلم الاستراتيجيات الأمنية لدول العالم.

هذه الالتفاتة نحو منطقة الخليج كانت محل ملاحظة دائمًا، وهي بطبيعة الحال متأثرة بالتغيرات التي حدثت بالفعل منذ مطلع التسعينيات، وهو ما أكده الأدميرال جريجوري جونسون قائد الجناح الجنوبي للناتو في البحر المتوسط بالقول عام ٢٠٠٤: "**لم يكن متخيلًا من قبل أن يجري الحديث عن التعاون ما بين الناتو ومجلس التعاون الخليجي، حيث يجب أن يدرك الجميع أن الناتو تحول ويمر بتحول. فبعد نهاية الحرب الباردة طرح البعض إنهاء الناتو لكن الناتو تحول ليوائم أوضاع القرن ٢١، وقد توسع وأضحى ذات مهام عالمية**[١٤]"، هذه المهام تتقاطع مع منطقة الخليج بطبيعة الحال باعتبارها واحدة من أهم المناطق الاستراتيجية الضامنة لأمن العالم أو المهددة لأمن العالم.

ورغم أن دول مجلس التعاون ليست محاذية جغرافيًّا لدول الحافة الأوربية، إلا أن الأهمية الجيوبوليتيكية لدول مجلس التعاون لطالما حتمت على دول الاتحاد الأوربي أن تضع استقرار دول المجلس نُصب أعينها كونه أحد أهم مصادر النفط ويسيطر على أهم ممرات ملاحية في العالم، ومعقل حالة من التقاطعات والتعقيدات الهوياتية والدينية التي يجب العمل على ضمان عدم انفجارها. وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي ساركوزي عام ٢٠٠٧ بقوله: (**أنه بإدارة الظهر للمتوسط وكافة المناطق المتاخمة، فإن أوربا وفرنسا ظنت أنهما تديران الظهر إلى الماضي، بينما كانتا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما، لأن مستقبل أوربا في الجنوب**)[١٥]؛ حيث تقع دول مجلس التعاون في النطاق الجغرافي للمنطقة المعروفة بالشرق الأوسط الكبير، لذا فإن العديد من الاستراتيجيات الأمنية لم تعد تعتبر أن دول مجلس التعاون معزولة عن النطاقات الجغرافية التقليدية (الشام– مصر– المغرب العربي)، ولم تعد أدوات الحماية الطبيعية كالصحاري والبحار والجبال تمثل أسوار كبح وحماية أمنية للمخاطر المُحتملة، فيما يعني أن مجلس التعاون يقع تحت نفس مظلة التهديدات القائمة والمحتملة.

ورغم الخصوصية التاريخية والسياسية لمنطقة الخليج التي توفر لها حالة من الاختلاف عن عموم منطقة الشرق الأوسط، إلا أن هذا الأمر لا يعني وجود ثمة انفصال بينهما، حيث يتشاركان في أمور أخرى مثل العلاقات السياسية، والجغرافيا، والتواصل البشري. وبالتالي فإن أي تهديد أمني قد يطال منطقة شمال أفريقيا على سبيل المثال قد يتبعه ارتدادات في منطقة الخليج نفسها، وبالتالي كانت الرؤية الأوربية في هذا الشأن على الدوام هي أن أمن الخليج مرتبط بأمن الدول المحاذية له في الشمال والغرب، التي تمثل الجزء الأكبر من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو ما أكدته دائمًا كافة البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوربي، بأن تعزيز الأمن في جميع أنحاء الشرق الأوسط هو هدف رئيسي لسياسة الاتحاد الأوربي، وهو الأمر الذي تتشارك فيه دول مجلس التعاون كذلك، من أجل الوصول إلى إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط من كافة الاتجاهات. [١٦]

كما أنه من المهم للاتحاد الأوربي أن تظل دول مجلس التعاون أكثر استقرارًا، باعتبارها دول تساهم في استقرار بنية النظام المالي والاقتصادي لأوربا، بسبب النفط والممرات الملاحية، وهو الأمر الذي كان محل تأكيد دائمًا من طرف الاتحاد الأوربي. ففي لقاء المجلس الوزاري المشترك ٨ مايو ١٩٩٤ نجد أن المجلس الوزاري الأوربي قد اهتم بالتأكيد على تفعيل مسار السلام بمنطقة الخليج الذي تهدد بسبب الغزو العراقي للكويت، داعين العراق إلى الالتزام بقرار مجلس الأمن غير المشروط رقم ٨٣٣ الذي يؤكد على أهمية احترام الحدود العراقية الكويتية[١٧] لما فى ذلك من ضمانه للإبقاء على استقرار واحدة من أهم مناطق العالم عمومًا وللاتحاد الأوربي خصوصًا.

ونظرًا لأهمية منطقة الخليج أمنيًّا للاتحاد الأوربي، فإن الاتحاد عمل على تكثيف الحوار السياسي بينه وبين مجلس التعاون لهذا الغرض. حيث أكد الاجتماع الوزاري الخليجي الأوربي المشترك في دورته الخامسة عام ١٩٩٥[١٨] على دور الاتحاد الأوربي في دعم استقرار الأمن الخليجي بالإشارة إلى هذا الدور أثناء الحرب العراقية الإيرانية وحرب تحرير الكويت. انطلاقًا من يقين

الاتحاد بوجود مصلحة له في هذه المنطقة وبالتالي فإنه يعمل على الإبقاء عليها في أفضل مستويات الاستقرار الأمني، ومن أجل ذلك فإن المجتمعين في هذا اللقاء قد أكدوا على ضرورة استمرار الحوار والتعاون السياسي بين الطرفين. كما رأى مؤتمر الناتو في الخليج أن الناتو يمكن أن يساهم في أمن الخليج استنادا الى ٣ أعمدة وهي (إحلال قوات الناتو في العراق محل القوات الأمريكية– احتواء برنامج إيران النووي– تشجيع المملكة العربية السعودية للقيام بإصلاحات واسعة) [١٩]

كما أن الاتحاد الأوربي كانت لديه رغبة أن تكون دول مجلس التعاون أقرب له من آسيا، لأن دول مجلس التعاون إن توجهت نحو آسيا فإن تهميشًا اقتصاديًا في العلاقات بين المجلس والاتحاد سيحدث، وهو ما سيؤثر سلبًا على الأمن الاقتصادي للاتحاد الأوربي. ونظرًا أن أمن النفط منبثق عن الأمن الاقتصادي، فإن الاتحاد الأوربي كان حريص أيضاَ على ضمان أمن الإمدادات، باعتبار أن أي تهديد لمسارات إمدادات النفط الخليجية أو الدولية من شأنه ارتفاع الأسعار بما يؤثر سلبًا على دول الاتحاد التي هي مستورد صافي للنفط ومشتقاته. حيث يتم نقل ٦٢% من إنتاج النفط العالمي عبر ناقلات بحرية مُجهزة لهذا الغرض، هذه الناقلات تأخذ مسارات بحرية مختلفة، سواء مضائق أو قنوات، أهمها (مضيق هرمز، مضيق باب المندب، مضيق ملقا، المضيق الدانماركي، قناة السويس، قناة بنما)، ومن الملاحظ أن ٣ من هذه المسارات توجد بدول المجلس أو بمحاذاته، وهي (مضيق باب المندب، مضيق هرمز، قناة السويس)، والتي يمر منها ما يقرب من ٤٥% من إجمالي النفط المنقول بحريًا، و٢٨% من إجمالي النفط العالمي[٢٠]. وهو الأمر الذي تضعه دول الاتحاد الأوربي في اعتبارها عند تناول الأهمية الأمنية والاستقرار الأمني لدول مجلس التعاون بما يصب في مصلحة أوربا نفسها.

هذا الوضع منح جيوبوليتيك مجلس التعاون بُعدًا دوليًّا فالبيئة الجغرافية منفتحة على المحيط الهندي، وعلى باب المندب، والبحر الأحمر، ومضيق هرمز. أي إن هذه المنطقة مؤثرة في حالة الاقتصاد الدولي، باعتبارها مركزًا

لأربع دوائر متصلة ببعضها البعض، الجزيرة العربية، والمشرق العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي، وتقع على محور مواصلات برية وبحرية وجوية بين أوربا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرق اسيا، بالإضافة إلى أنها السبيل الوحيد أمام الاتحاد السوفيتي للوصول إلى المياه الدافئة

ورغم أن التوصيف الذي تمنحه المناهج الأكاديمية لصفة أمن الخليج هو أنه "أمن إقليمي" باعتباره يصف أمن دول مرتبطة جغرافيًا، إلا أن هناك عدة عوامل أخرى تنتقل بهذا التوصيف إلى مستوى أعلى من الإقليمية بما يدفعنا لتوصيف الأمن الخليجي بأنه "أمنٌ دوليٌّ" وذلك كون أكبر ممرات الطاقة والتجارة توجد بهذه المنطقة، بالإضافة إلى أن هذه المنطقة من أكبر المناطق في العالم تصديرًا للنفط والغاز، ما يجعل حالة أمن هذه المنطقة سلبًا أو إيجابًا تؤثر على العالم كله، أو ما يوصف بـ"الأمن الكوني" بما يجعل الاتحاد الأوربي والقوى الدولية الأخرى مهتمة بأمن واستقرار هذه المنطقة[٢١] .

حيث ساهمت الصدمة النفطية التي تسبب فيها حظر النفط العربي عام ١٩٧٣ في فرض منهج جديد لدى الأوربيين في التعامل مع الأوضاع السياسية والاقتصادية في الخليج بشكل أبعد قليلًا عن المنظور الأمريكي، ولذلك بدأت أوربا فعلًا منذ نهاية السبعينيات في بدء حوار أوروبي عربي ركز على القضايا السياسية والاقتصادية لتحسس الأوضاع في هذه المنطقة وفهمها بشكل أكبر عن الفهم الذي كان متواجدًا أيام الاستعمار الأوربي للمنطقة، لضمان استدامة الأمن الاقتصادي للجماعة الأوربية. كما أفرزت حرب العراق ٢٠٠٣ تهديدات تجاه الأمن الخليجي، حيث لم يعد بوسع الأمريكيين بمفردهم التعاطي مع المعضلات الناتجة عن الحرب التي تسببوا فيها، وبالتالي قرر الأوربيون الانخراط بشكل أوسع للتعاطي مع هذه المعضلة من أجل تبنى سياسة أمنية ودفاعية في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها امتدادًا للسياسة المتوسطية، ودعم الحوار الأوربي الخليجي الذي يدعم الاتجاه الذي بدأت أوربا منذ ذلك الوقت في رسمه لسياساتها الخارجية التي تعتمد على الإصلاح السياسي ودعم مراحل التحول والاستقرار.

ويمكن القول أن المنظور الأوربي لأمن الخليج منذ التسعينيات بات متأثرًا بضرورة البحث عن آلية مختلفة عن تلك التي استخدمتها الولايات المتحدة في أزمات الخليج الأربع (حرب الخليج الأولى والثانية وحرب العراق والاتفاق النووي) لذلك بدأت القوى الأوربية في تجربة مسار الجهود السياسية والدبلوماسية بدلًا من الأسلوب الأمريكي الخشن، خصوصًا أن أوربا وضعت في اعتبارها أنه وعلى الرغم من الكوارث التي تتسبب فيها السياسيات الأمريكية في المنطقة إلا أن الولايات المتحدة لا تخسر شيئًا في النهاية، فعلى الرغم من التدخل في عاصفة الصحراء إلا أن الولايات المتحدة كسبت موطأ قدم في الخليج، وعلى الرغم من الكوارث التي تسبب في الغزو الأمريكي للعراق إلا أن الولايات المتحدة استطاعت الاستحواذ على نفط العراق. كل ذلك دفع القوى الأوربية وخصوصًا ألمانيا وفرنسا إلى البحث عن آليات جديدة تضمن استقرار الامن في الخليج نظرًا أن الولايات المتحدة مستمتعة بالوضع القائم الذي يؤثر سلبًا على الأوربيين، لذلك كان الطرح الأوربي بخصوص الملف النووي الإيراني منطلقًا من فرضية أن الولايات المتحدة لا تأبه بأي مخرجات سلبية أو أزمات محتملة في منطقة دول مجلس التعاون بسبب الإدارة الخشنة للملف لأنها تجيد حصد المكاسب بغض النظر عن شكل المخرجات سلبية كانت أو إيجابية، وفي هذه الظروف يحصد الأوربيون الخسائر، لذلك قرر الأوربيون التدخل لإدارة الملف النووي الإيراني بشكل أكثر حكمة ودبلوماسية لضمان موطأ قدم ولضمان تعزيز اسلوبهم في المنطقة والحد من الخسائر والتهديدات الأمنية التي يتسبب فيها الأسلوب الأمريكي.

أثر عامل الارتباط الوظيفي المتبادل على العلاقات الأمنية بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي.

لطالما كان هناك حالة من الارتباط الوظيفي بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون باعتبار أن دول أوربا تعتمد على ما نسبته ٥٠ إلى ٧٠% من إمدادات الطاقة القادمة من منطقة الخليج، ما يعنى أن أي تهديد لهذه الإمدادات النفطية والتجارية قد ينال من استقرار أوربا كلها، وهو ما يعتبر أحد

أوجه الأمن الاقتصادي. فللأمن تعريف بسيط جدًا ومتواضع جدًّا وهو (اللا أمن يعني عدم تلبية حاجاتهم الأساسية)، وبمعنى آخر فإن حدوث عجز في تلبية المتطلبات اليومية للناس، بما هو مرتبط بضرورة دوران عجلة الإنتاج والمصانع والشركات والنقل، إنما يضرب في عمق حالة الأمن، ومثال ذلك ما شهده العالم من انتكاسة وشلل تام جراء قطع النفط العربي عام ١٩٧٣ . عوضًا عن الدول المنتجة للنفط لطالما كانت تعاني من العديد من التهديدات التي قد تؤثر على سلامة الإمدادات، ما دفع الدول المستهلكة إلى القيام بكل ما من شأنه ضمان استقرار نسبي لدول الإنتاج أو فرض هذا الاستقرار بالقوة عبر الاستعمار سابقًا أو القوة العسكرية حاليًا. ولذلك ساهمت الأزمة النفطية عام ١٩٧٣ في فتح قنوات حوار وعلاقات عربية أوروبية، كما أبدت القمة العربية المنعقدة في الجزائر في ذلك التوقيت حالة من التودد وحسن النية تجاه موقف الجماعة الأوربية، مؤكدة أن الأزمة النفطية لم يكن القصد منها استهداف أوربا[٢٢].

فمع تطور المفاهيم الاستراتيجية لمعنى الأمن، فإن الاتحاد الأوربي وكذا حلف الناتو قد اعتبروا أن أمنهم قد يتهدد جراء قطع مصادر الطاقة مثل النفط، وهو ما كان حاضرا دائمًا على طاولة النقاشات وفي نصوص المعاهدات ومنها قمة بوخارست للاتحاد الأوربي ٢٠٠٨ التي أكدت ضرورة الحفاظ على أمن مصادر الطاقة. وقد ساهمت هذه المعطيات في دفع الاتحاد الأوربي نحو توسيع شراكاته المتوسطية والخليجية والسعي نحو تسوية أي أزمات في هذه المنطقة واحتوائها وعدم توسيع دائرة الأزمات.

هذا الأمر يمكن وصفه بـ"**الاعتماد المتبادل**" بين الدول فيما يخص الأمن. فمع تصاعد حركة استقلال الدول، وتصاعد مظاهر العولمة وثورة الاتصالات، وارتباط الدول سويًّا من خلال مسارات التجارة المفتوحة، برًا وبحرًا وجوًا، فإن أي تهديد قد يطال النقطة (X) في العالم قد يصل أثره إلى النقطة (Z) بالجهة الأخرى من العالم، وبالتالي فإن دول العالم قد بات عليها أن تواجه حالة من "**عولمة التهديدات**". ونظرًا للموقع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون،

وحاجة الاتحاد الأوربي لهذه المنطقة، فإنهما يشتركان في حالة الاعتماد المتبادل، وبالتالي فإنها يتشاركان أيضاَ المخاطر والتهديدات، وهو الوضع الذي عمق دائمًا حاجة الاتحاد الأوربي إلى صياغة تصورات مشتركة بخصوص الوسائل المثلى لحفظ الأمن الجماعي أو الدولي.

لذلك رأى الاتحاد الأوربي أن منطقة جنوب المتوسط بمثابة حائط دفاعي مهم لأوربا، وهو ما أوضحه الرئيس الفرنسي ديغول بالقول: **(إن العالم العربي ليس من دول العالم الثالث غير المثير للاهتمام، حيث إنه الجدار الجنوبي للدفاع عن أوربا)** [٢٣] ويتجلى ذلك في قيام الاتحاد الأوربي بطرح استراتيجية أمنية لتحقيق الأمن الإنساني[٢٤] A human Security Doctrine ، للتأكيد على مفهوم عالمية الأمن وعولمة التهديد وأنه إذا كانت هناك حاجة لتأمين إقليم ما أو حتى دولة ما فإن هذه المساعي يجب ألا تظل محصورة في هذا الاقليم أو تلك الدولة، بل يجب أن تضع نظرها على العالم أجمع، حيث دعا هذا الاتفاق إلى ضرورة الانفتاح على الشرق لما يحتويه من صراعات إثنية، والتي تعتبر أكبر تهديد للأمن الأوربي. فقد ورد في الكتاب الأخضر الصادر عام ٢٠٠٢ عن المفوضية الأوربية المعنون بـ (نحو استراتيجية أوروبية لتأمين الإمدادات النفطية) أنه **(يتعين على الاتحاد الأوربي توظيف نفوذه السياسي والاقتصادي لضمان ظروف تتسم بالمرونة للإمدادات الأجنبية)**. وهو ما يعني أن الاتحاد الأوربي معني تمامًا بالعوامل الاقتصادية والسياسية من أجل ضمان الاستقرار وليس العسكرية فقط.

وواقع الحال ان الاتحاد الأوربي في علاقاته مع مجلس التعاون إنما انطلق من سياسة واقعية تمامًا كالتي أطر لها كينيث والتز، والتي لا تعتبر القوة العسكرية هي الأداة الوحيدة لتأكيد قوة الدولة بقدر ما باتت مرتبطة بأبعاد أخرى مثل الاقتصاد والتكنولوجيا والاعتماد المتبادل على المعرفة ومشاركة البيانات كذلك بين الفاعلين الدوليين من أجل تيسير عمليات حفظ الأمن. كما يتبع الاتحاد الأوربي في استراتيجيته الأمنية نهج مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، التي تملك تصورًا واسعًا وأفقيًا لمفهوم الأمن وفكرة الأمننة، حيث لا

تتقيد بالبعد العسكري وفقط، بل تقوم بالعمل من خلال زوايا أخرى مثل الأمن الاجتماعي، الأمن السياسي والأمن الاقتصادي للوصول إلى أفضل مستويات الأمن.

ولذلك، وضع الاتحاد الأوربي في اعتباره الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها منطقة جنوب المتوسط والخليج ودور هذه المنطقة في حفظ الأمن العالمي، باعتبارها تحاذي شمال المتوسط الأوربي وكونها مصدرًا للعديد من التهديدات الأمنية كذلك. وقد تم تأطير هذه الأهمية بالفعل في إعلان برشلونة عام ١٩٩٥ الذي جسد مفتتح الشراكة الأورو- متوسطية وما يتبع جنوب المتوسط من نطاقات وتشمل دول مجلس التعاون ، حيث أقر الاتحاد الأوربي هذا الإعلان مدفوعًا بالقلق من التهديدات الأمنية القادمة من جنوب المتوسط وأثرها على الأمن الأوربي، هذا القلق يمكن تلمسه بشكل واضح أثناء المرور عبر بنود إعلان برشلونة، حيث أقر الإعلان عدة مبادئ اهتمت بها دول الاتحاد ظنًا منها أنها تساعد في المقام الأول على حفظ الأمن في جنوب المتوسط وعلى رأسها احترام حقوق الإنسان والحريات وتدعيم دولة القانون وتحقيق الديمقراطية[٢٥]. ويمكن ملاحظة أن المسارات الأمنية التي أقرها إعلان برشلونة في شقة الأمني قد تأسست على أدوات وتحقيق أهداف لا تبدو وثيقة الصلة ظاهريًا بفكرة الأمن والدفاع بقدر ما تبدو مرتبطة بمسببات التهديد الأمني من الجذور، أهمها تفعيل الحوار السياسي ونزع السلاح والتعاون الجماعي على مكافحة الإرهاب، وهو ما يوضح النهج الأوربي في تحقيق الأمن الذي يرتبط بالأساس بالاستقرار السياسي والرفاه الاجتماعي وتقليص الهوة بين الدول المتقدمة والنامية على اعتبار أن هذه هي العناصر التي تتحكم في مسار العلاقات داخل المجتمع وبين الدول كذلك. لذلك كانت توصيات مبعوثي الاتحاد الأوربي لدى مجلس التعاون تدور في هذا الإطار من حيث التأكيد المستمر على حالة البيئة الأمنية لمنطقة الخليج بالارتباط بموقعها الإقليمي، وأن إدارة هذه التهديدات إنما يكون بالعمل المشترك. ففي عام ٢٠١٠ اعتمدت لجنة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوربي ما عُرف حينها بمبادرة

دومينيك بودس Dominique BAUDIS التي ركزت على العديد من النقاط المرتبطة بالحالة الأمنية في مجلس التعاون والدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوربي للحفاظ على أمن هذه المنظمة الإقليمية بما يعنيه من ضمان استقرار دول مجلس التعاون الست.

حيث أشارت المبادرة إلى أن البيئة الجيوسياسية لمنطقة الخليج إنما تجعله بؤرة للتحديات الأمنية التي قد يكون لها تداعيات إقليمية وعالمية وقد تطال الاتحاد الأوربي، حيث لا تبتعد دول مجلس التعاون عن كونها متشابكة مع عدة أزمات إقليمية مثل الصراع العربي الاسرائيلي، والبرنامج النووي الإيراني، والأزمة في العراق واليمن ودارفور، والإرهاب والقرصنة. لذلك اقترحت مبادرة بودس أنه وباعتبار أن مجلس التعاون هو التكتل الإقليمي الوحيد المستقر والقائم على حالة التعاون بين أعضائه، فإنه يتحتم على الاتحاد الأوربي أن يقترب من هذا التكتل ويتعاون معه أمنيًّا لضمان استمرار هذا الاستقرار وبحسب التوصية يمكن البدء في ذلك عبر تسريع توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين التكتلين[٢٦]. ونظرًا للأهمية الأمنية لمجلس التعاون فإن أعضاء لجنة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوربي لطالما أوصوا حكوماتهم بضرورة البدء في حوار استراتيجي مع دول مجلس التعاون حول قضايا الأمن الإقليمي خصوصًا فى ظل سباق التسلح الذي يسيطر على المنطقة. وتضمنت توصياتهم بناء هيكل إقليمي أمني في الشرق الأوسط لكن بالشراكة مع دول الخليج، وهو ما يصب في مصلحة الاتحاد الأوربي بالتبعية.

ترتبط "عولمة الأمن" بسياق الاعتماد المتبادل كذلك، وذلك عند الحديث عن التطرف، الذي أفرز فواعل من دون الدولة يحملون تهديدات معولمة، وذلك في ضوء ما يصفه جون بارتون بشبكة العنكبوت التي يترتب عليها تحول الدول إلى سياسة دولية وليست محلية من أجل التفاعل مع مصادر هذه التهديدات، وذلك في ظل تراجع السيادة الوطنية، وتنامي التفاعل على المستويات عبر–الوطنية، والطابع النزاعي للعلاقات الدولية الذي تحركه الأفكار غير المقيدة بمكان[٢٧]، وهو ما يميز حالة التهديدات والموقف منها بين

الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون، وذلك باعتبار أن مجلس التعاون كان مصدرًا للحركات والأفكار المتطرفة، التي انسحبت تدريجيًّا نحو أوربا، واتخذت منها قاعدة لتنفيذ عمليات إرهابية أو نشر أفكار متطرفة، ما خلق حالة من ضرورة اللجوء إلى الاعتماد المتبادل من أجل تعزيز شراكات أمنية لحصار هذه الأفكار في موطنها، ومنعها من التطبيق بالخارج. ويتحقق الاعتماد المتبادل بتطبيق بعض إجراءات ما يعرف بالأمن التعاوني، الذي هو مجموعة من الإجراءات الدبلوماسية والوقائية، وتوسيع الأجندة الأمنية باعتبار أن التهديدات لم تعد مقصورة على مصادرها التقليدية، وتخطت نحو تهديدات غير تقليدية، وبالتالي فإن قضايا الأمن لم تعد تتطلب تحركًا فرديًا بقدر ما باتت تتطلب اقترابًا تعاونيًّا فيما بين الدول[٢٨]

وعلى الرغم من متانة الاتحاد الأوربي على المستوى التنظيمي، إلا أنه يتمتع بعيب خطير على مستوى السياسيات الخارجية، نظرًا أنه لا يتحرك ضمن أرضية سياسات خارجية موحدة. فالسلطات الأوربية الموحدة تتسع وتصبح فاعلة كلما تعلق الأمر بالنواحي الاقتصادية والتجارية، بينما تصبح أكثر ضيقًا وتنافرًا كلما تعلق الأمر بالنواحي السياسية والأمنية، وخصوصًا السياسية الخارجية[٢٩]، وقد يعود السبب في ذلك أن الاتحاد قد تأسس في بداياته لأغراض اقتصادية ومالية بشكل كبير، ما جعل الاهتمام بتوطيد الرؤى السياسية الخارجية أمرًا غير مطروحًا، خصوصًا في ظل أن الولايات المتحدة كانت هي صاحبة السيادة حول العالم، ما ساهم في تراجع الاهتمام الأوربي بالسياسات الخارجية لحين إصلاح ما افسدته الحرب العالمية الثانية.

وهو الأمر الذي كان ملحوظًا في سياسات الاتحاد الخارجية تجاه مجلس التعاون الخليجي. ويتضح ذلك من خلال التعارض بين دول الاتحاد الأوربي الرئيسية بشأن أفضل الآليات التي يمكن من خلالها الحفاظ على استقرار منطقة الخليج أو إدارة أزماتها. ومثال ذلك أن فرنسا وألمانيا إنما تعارضان إدارة أمن الخليج من خلال الحشد والنفوذ العسكري فقط الأمر الذي قد يدفع نحو تصاعد الفوضى وإنتاج أزمات يصعب السيطرة عليها وبما يهدد

إمدادات الطاقة والتجارة، ففرنسا لطالما كانت مستاءة من ممارسة الولايات المتحدة دور الأخ الأكبر، وألمانيا ليست مثقلة بخلفية استعمارية تجاه المنطقة، وبالتالي تتمتع بنسبة كبيرة من الثقة، كما لدى ألمانيا علاقات جيدة مع إيران وبالتالي فإنها لا تريد اشتعال المنطقة وتعقيد أزماتها[٣٠]، بالإضافة إلى أن كل من الدولتين لا تتبعان استراتيجية عسكرية فى تعاملاتها الخارجية. خصوصًا أن فرنسا تريد دائمًا أن تتحرر من وجهة النظر الأمريكية بشأن مكافحة المخاطر ومنها الإرهاب، وهي محاولة كان قد ابتدأها الرئيس الفرنسي شارل ديجول عندما أطلق خطة "فوشيه التين" لغرض إنشاء قوة دولية مستقلة عن الولايات المتحدة تمكنها من انتهاج سياسة خارجية جديدة تجاه دول العالم الثالث، حيث ترى فرنسا أن معالجة الإرهاب والحفاظ على الأمن لا يجب أن يكون طبقًا للنهج الأمريكي العسكري التقليدي، بل في البحث عن مسبباته الحقيقية في منطقة الشرق الأوسط والخليج ومعالجتها من الجذور بعدة وسائل، وليس عسكريًّا فقط [٣١]

الجهود الأمنية المشتركة بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي

تزايد دور الاتحاد الأوربي دوليًا، وذلك مع زيادة عدد أعضائه بوصوله إلى ٢٨ دولة، كانت القفزة الأكبر في عدد الأعضاء عام ٢٠٠٤، وذلك بانضمام العديد من الدول التي كانت تشكل سابقًا جزءًا من الاتحاد السوفيتي، ما أشر إلى إمكانية تفرد هذا الكيان الذي يتوسع بامتلاك القدرة على إدارة سياسات دولية تؤثر إيجابًا في المجتمع الدولي عمومًا ومنطقة الشرق الأوسط والخليج خصوصًا، لما له من دور في مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات الأمنية وحفظ الاستقرار عبر نشر المعايير الأوربية لإدارة لأمن عبر الدبلوماسية والسياسة والتعليم والاقتصاد.

وقد انطلى هذا الوضع على السياسات الأمنية التي أطرها الاتحاد الأوربي على المستوى الخارجي، حيث تم الاهتمام ببناء علاقة ترابط بين ضرورة وضع سياسات أمنية داخليًّا وخارجيًا وبين أهمية التمكين في القطاعات التنموية، بما يؤشر لنوع الاستراتيجية التي اتبعها الاتحاد في هذا الشأن والتي

تعتمد على الدبلوماسية والتنمية وليس الأدوات الخشنة.

وبالفعل كان ممثلو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي قد توافقوا فيما بينهم بموجب معاهدة أمستردام لعام ١٩٩٩ من أجل اعتماد سياسة أمن ودفاع أوروبية شُكل من أجلها لجنة عسكرية وأمنية أوروبية وهيئة أركان للاتحاد الأوربي على أن تكون تابعة للمجلس الأوربي لغرض تنفيذ مهام حفظ السلام وإدارة القضايا الإنسانية داخل وخارج الاتحاد الأوربي كالمشاركة في إدارة العديد من التبعات الأمنية بعد ١١ سبتمبر وقوات حفظ السلام في البوسنة والهرسك عام ٢٠٠٤. كما ورد في الاستراتيجية السنوية لحلف الناتو عام ٢٠١٠ إشارة إلى أهمية تفعيل الشراكات مع القوى والأطراف الدولية من أجل تعزيز السلم وإدارة النزاعات، حيث جاء فيها **(إن تحقيق الضمانة القصوى للأمن الأور وأطلسي يتم عبر شبكة واسعة من علاقات الشراكة مع دول ومؤسسات حول العالم. إن هذه الشراكات تقدم مساهمة ملموسة وقيمة في نجاح حلف شمال الأطلسي الاضطلاع بمهامه الأساسية).**

ومن أجل أن تقوم دول الاتحاد الأوربي بحماية مصالحها في منطقة الخليج فإنها اتجهت لتوقيع اتفاقيات دفاع مشترك فيما بينها وبين دول مجلس التعاون (مشروع معاهدة مضيق هرمز– مشروع قوة بحرية عربية لإزالة الألغام البحرية لتأمين سلامة الممرات البحرية) وذلك لتحقيق استراتيجية التوازن عبر الشاطىء The Balance of Shore والتي تعني من ضمن ما تعنى أن تقوم القوى العظمى بتحقيق حالة من التوازن في ميزان القوى الإقليمي لكن دون التورط بشكل مباشر في البنية الاستراتيجية المحلية للمنطقة، وهي الاستراتيجية التي يمكن تنفيذها عبر توفير أكبر قدر من الأسلحة وإنشاء القواعد العسكرية للتدخل السريع لصالح دول المنطقة ويكون الهدف من هذه الاستراتيجية هو إحداث أكبر قدر من شعور الحليف بالقوة دون التدخل المباشر، ولا يكون هناك تدخل إلا عندما تميل موازين الأمور للطرف المعادي[٣٢]

وقد تبنى قادة الاتحاد الأوربي العديد من المعايير التي عملوا على السعي نحو تحقيقها في هذا الشأن، واهمها تعزيز مساعي الحوار الدولي

والتعاون مع الشركاء، وخصوصًا مع منطقة الخليج، عبر تقديم مساهمة ملموسة في تعزيز الأمن العالمي وفي الدفاع عن القيم التي يستند عليها التحالف المشكل للاتحاد الأوربي. بالإضافة إلى التأكيد على أهمية انخراط التحالف الأوربي في حوارات سياسية وتعاون عملي مع أي من الدول والمؤسسات ذات الصلة عبر العالم، من أجل ضمان استقرار النظام الدولي وقطع الطريق على أي أزمات أمنية، بالانفتاح والتشاور مع الدول الشريكة والتي تشكل أهمية وثقل في ضمان هذا الاستقرار[٣٣] ونظرًا للأهمية المشتركة التي يدركها كل من الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون تجاه بعضهما البعض، فإن الطرفين انتهجا عدة مسارات لتعزيز العلاقات الأمنية وإدارتها على نحو مفيد من أجل تعزيز الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والخليج.

من إحدى أهم السمات في نمط السياسة الخارجية الأمنية بالاتحاد الأوربي أنها تعتمد على مبدأ "**الاستراتيجيات المشتركة common strategies** لغرضين وهما ضمان الوصول إلى معاقل التهديد والتعامل معها، الثاني هو توزيع الجهد بينها وبين الدولة أو الجهة الشريك إعمالًا لمبدأ تحمل المسؤولية المشتركة. وقد ظهر هذا الوضع جليًا في العديد من شراكات الجوار الأوربية، مثل " الشراكة الأورو – متوسطية، والشراكة الجنوبية. بل أبعد من دول الجوار، حيث اقتربت الاستراتيجية الأمنية المشتركة من العمل مع دول الخليج من أجل التعاون على بناء أمن إقليمي قوي ومستدام. [٣٤] ومثال ذلك أن الاتحاد الأوربي لطالما عمل على استعراض بنية الأمن لديه أثناء النقاشات مع مجلس التعاون من حيث استراتيجيات الأمن وأدوات إدارته في الاتحاد الأوربي من أجل إفادة مجلس التعاون، وهو ما تمت الإشارة إليه على سبيل المثال في دورة الانعقاد السادسة للمجلس الوزاري الخليجي المشترك المنعقد في لوكسمبروج ٢٢ أبريل ١٩٩٦ حيث قام الطرف الأوربي باطلاع مجلس التعاون على جهود إدارة الأمن في بلدان الاتحاد الأوربي. [٣٥] وفي عام ٢٠٠١ استعرض الطرفان الأوربي والخليجي في اجتماعهما المشترك ما أحرزاه سويًا كل في نطاق تكتله فيما يخص التطورات الأمنية، حيث عرض مجلس التعاون على الاتحاد

الأوربي التطور الحاصل فيما يخص توقيع اتفاقية دفاع خليجية، فيما استعرض الاتحاد الأوربي في نفس اللقاء المنعقد في بروكسل على مجلس التعاون جهود تطوير سياسة الدفاع والأمن الأوربية ESDP[٣٦] كما تقدم الاتحاد الأوربي سنة ٢٠٠٥ بموجب المؤتمر الذي عقد في المنامة أبريل ٢٠٠٥ بمقترح يهدف إلى إشراك دول مجلس التعاون في سياسات أمنية متعددة الأطراف.

كما استخدم الاتحاد الأوربي نهج "**المواقف المشتركة common positions** " وهى المواقف التي تعكس وجهة نظر الاتحاد الأوربي في قضية خارجية بالتشارك مع أطراف إقليمية أخرى. وقد تم تطبيق هذا النهج في نمط الأهداف المشتركة بين مجلس التعاون والاتحاد الأوربي من حيث الاتفاق على أهمية الحلول لأزمات تطال تداعياتها كلا الطرفين، مثل الموقف المشترك تجاه قضية السلام في الشرق الأوسط، وخصوصًا القضية الفلسطينية، حيث كان للطرفين موقف مشترك تجاه مبادرة السلام العربية التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٢ من حيث ضرورة الالتزام بها وتطبيق بنودها. وكذلك الموقف المشترك من تداعيات الغزو العراقي للكويت، وضرورة التزام العراق بالانسحاب من الكويت وتسليم الأسرى الكويتيين والالتزام بكافة قرارات مجلس الأمن بما فيه صالح الاستقرار في منطقة الخليج كلها، وتداعيات الأوضاع في العراق قبل وبعد الغزو الأمريكي، وأزمة أسلحة الدمار الشامل الإيرانية، وأزمة تفكك الاتحاد السوفيتي وما نتج عنها من تداعيات في أوربا الشرقية، والأزمة الأمنية في البوسنة والهرسك ١٩٩٦ والتي تؤثر على حالة الأمن بالاتحاد الأوربي. وترحيب مجلس التعاون باتفاق خفض التصعيد في الشرق الأوسط عام ٢٠٠١ والذي تم برعاية الاتحاد الأوربي في ١٥ أبريل ٢٠٠١ .

بالإضافة إلى اتباع الإتحاد الأوربي أيضًا نهج "**العمليات المشتركة joint Actions** " والتي تم تعريفها في مؤتمر لشبونة عام ١٩٩٢ بأنها كل الإجراءات التي من شأنها تحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية للاتحاد، وقد تأخذ عدة أشكال منها الإغاثة الإنسانية والمشاركة في قوات حفظ

السلام أو الاشراف على انتخابات في إطار عملية لبناء السلام، ومشاريع الشراكة الأمنية مع مناطق ودول مختلفة. ففي عام ٢٠٠٥ تقدمت فرنسا بدعوة تعزيز الحوار الأمني الدفاعي غير الرسمي بين ثماني دول من أعضاء في الاتحاد الأوربي (البرتغال- إسبانيا- إيطاليا- هولندا- اليونان- بريطانيا- ألمانيا) وبين دول مجلس التعاون، وقد لاقت هذه المبادرة اهتمامًا من دول المجلس بسبب أن المواقف السياسية التي بات يتخذها الاتحاد الأوربي تجاه قضايا الشرق الأوسط لا تتمتع بنزعات تسلطية أو إنكارية مثل الولايات المتحدة[٣٧]

ويشترك كل من مجلس التعاون والاتحاد الأوربي في عدة رؤى لإدارة الوضع الأمني في منطقة الخليج بشكل عام، وتأتي إيران على رأس هذه البنود، فرغم أن مجلس التعاون منفتح على أدوات السياسة الأمريكية الخشنة تجاه إيران، إلا أن دول المجلس منفتحة في نفس الوقت تجاه الاستراتيجية الأوربية اللينة في التعامل مع التهديد الإيراني، حيث يطلق مجلس التعاون دائمًا نداءات لإيران بالتخلي عن برنامجها النووي وإعادة الجزر الإماراتية، وهو نفس الأمر الذي ينادي به الاتحاد الأوربي، عبر دفع الحوار المشترك بين أطراف منطقة الخليج. كما رحب مجلس التعاون بالرئيس محمد خاتمي بوصفه قيادة معتدلة من شأنها تهدئة الأوضاع في منطقة الخليج، وهي نفس رؤية الاتحاد الأوربي الذي أيد خاتمي على أمل أن تكون رؤيته الإصلاحية عهدًا جديدًا في المنطقة. كما لا يوجد مانع لدى مجلس التعاون من مشروع نووي سلمي إيراني[٣٨] بما يضمن أمن منطقة الخليج، وهي نفس الرؤية التي تتحكم في الموقف الأوربي من البرنامج النووي الإيراني. بالإضافة إلى الموقف من العراق كأزمة أمنية على طول تاريخ المنطقة، بداية من الحرب العراقية الإيرانية مرورًا بالغزو العراقي للكويت وتداعياته الأمنية، وانتهاء بالغزو الأمريكي للعراق. وهو ما دفع كلٌّ من مجلس التعاون والاتحاد الأوربي للاهتمام بكافة السبل التي من شأنها ضبط الاستقرار بالتوازي مع هذه المراحل المرتبطة بالأزمة العراقية. ففي الاجتماع الوزاري الخليجي الأوربي المشترك بدورته الرابعة لعام ١٩٩٤ المنعقدة

بجدة بالمملكة العربية السعودية، دعا الطرفان الخليجي والأوربي العراق إلى ضرورة القيام بكل ما من شأنه تهدئة الأوضاع في الخليج، وعدم تهديد أمن الكويت بما يشكل تهديدًا لمجلس التعاون واحترام قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن رقم ٦٨٧ القاضي بالإفراج عن الأسرى الكويتيين، والقرار ٨٣٣ بإعادة الحدود الكويتية. وهي المطالبات التي ظلت حاضرة على أجندة الاجتماعات الثنائية بين مجلس التعاون والاتحاد الأوربي. وتصاعد الاهتمام باستقرار العراق لارتباط أمن مجلس التعاون بهذا الاستقرار وذلك عبر المطالبة بعد الغزو الأمريكي بضرورة تسليم العراق للعراقيين أثناء اللقاء بين وزراء مجلس التعاون والاتحاد الأوربي في بروكسل أبريل عام ٢٠٠٥ ، من حيث إجراء انتخابات حسب المقرر له عام ٢٠٠٥. والاهتمام باستقرار الأوضاع في اليمن باعتبار حالة عدم الاستقرار هناك يكون لها صدى صوت في دول مجلس التعاون وخصوصًا المملكة العربية السعودية، عبر دعوة كافة أطراف النزاع في اليمن بوقف إطلاق النار ووضع استقرار اليمن فوق مصالح الجميع[٣٩]. وقد استمر الاتحاد الأوربي في التأكيد على أنه مهتم بلعب دور كبير في ضمان أمن الخليج وذلك أثناء الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري الخليجي الأوربي ، وذلك بالإشارة إلى أن الاتحاد الأوربي مستمر في لعب هذا الدور انطلاقًا من مسؤولياته الدولية تجاه الخليج والشرق الأوسط[٤٠].

وكانت مساعي توطيد الجهود الأمنية المشتركة حاضرة دائمًا بين الطرفين، ففي الاجتماع الوزاري الخليجي الأوربي المشترك بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٩٥ تم التأكيد على أهمية الارتفاع بمستويات تطوير العلاقات الأمنية بين مجلس التعاون والاتحاد الأوربي. مع الإشارة إلى الدور الهام الذي تلعبه دول الاتحاد الأوربي في ضمان امن دول مجلس التعاون خصوصًا أثناء الحرب العراقية الإيرانية وعمليات تحرير الكويت. كما أن الاتحاد أكد على أن هذه السياسة تنبع من دوره العالمي في تقديم الدعم الأمني المشترك للحلفاء. ونظرًا للأهمية الجغرافية لدول مجلس التعاون والخبرة التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوربي فإن هذا البيان قد أكد على أهمية تطوير الحوار السياسي بين الطرفين بما يحقق المصالح الأمنية المشتركة وأن أمن دول مجلس التعاون يحتل جزءًا

كبيرًا جدًا من السياسة الأمنية الخارجية لدول الاتحاد. [٤١] وفي عام ١٩٩٩ أكد كل من مجلس التعاون والاتحاد الأوربي على أهمية التحول إلى مرحلة أكثر تعاونًا وموثوقية بشأن العلاقات الأمنية بما يضمن أمن واستقرار منطقة الخليج والشرق الأوسط، وذلك عبر مقترح تم تسميته بالحوار الخليجي- الأوربي الأمني[٤٢]

وفي عام ٢٠٠٤ تم إجراء محادثات كويتية مع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي من أجل استكشاف الكويت للخبرات الأوربية في المجال الأمني وسبل إقامة تعاون أمني مع الاتحاد الأوربي، وذلك بموجب لقاء عالي المستوى بين أمير الكويت الشيخ صباح الخالد وخافير سولانا منسق الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوربي، خصوصًا في ظل تصاعد التهديدات الأمنية في ذاك الوقت بفعل الغزو الأمريكي للعراق، والتهديد الناشئ عن تصاعد الإرهاب[٤٣].

وفي عام ٢٠٠٥ دعت وزيرة الدفاع الفرنسية من المنامة أثناء مؤتمر حوار الأمن الخليجي دول مجلس التعاون إلى الدفع نحو تعاون استراتيجي أمني مع أوربا. وقد أشارت إلى نقطة غاية في الأهمية أثناء هذه الدعوة وهي أن الامن الخليجي بات حكرًا على الولايات المتحدة، وهي بذلك تطرقت إلى واحدة من أهم الأزمات التي تواجه البناء الأمني في مجلس التعاون الذي خضع لسنوات طويلة للرؤية الأمريكية. ولذلك فإن الوزيرة الفرنسية عملت على تبيان مزايا التعاون الأمني مع أوربا بالإشارة إلى أن آليات التعاون الٍإقليمية التي يفعلها الاتحاد الأوربي خارج حدود يمكن أن تعتمد أيضاَ مع دول مجلس التعاون وتكون مفيدة له. كما أن الرؤية الأمريكية لأمن الخليج إنما تعتمد على الحضور العسكري الذي يمثل أولوية لواشنطن، لكن الوزيرة أكدت أن أوربا وفرنسا يمكن أن يقدموا خدمات أفضل باعتبارها لاعبًا رئيسيًّا في المنطقة ولدينا استراتيجيات أفضل لضمان أمن مجلس التعاون[٤٤]. في إشارة إلى أن الاستراتيجيات العسكرية الأمريكية إنما كانت سببًا في تصاعد حالة اللا أمن في الخليج.

وباعتبار أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واحد من أهم مسببات

الأزمات والخلل الأمني والمحفز الرئيسي للتنظيمات الإرهابية في المنطقة، فإن الطرفين اهتما بالبحث عن كافة الحلول الممكنة في هذا الشأن. ومثال ذلك الاتفاق بشأن دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث تم مناقشة مجريات عملية السلام بين وزراء خارجية مجلس التعاون والاتحاد الأوربي في باليرمو بتاريخ ١٠ مارس ١٩٩٦، حيث اتفقا على قاعدة مفادها ضرورة ان تلتزم إسرائيل ببنود خارطة الطريق المطروحة، وأنه من الضروري على الفلسطينيين القيام بكل ما من شأنه الالتزام ببنود الميثاق الفلسطيني. كما أن الطرفين أكدا اتفاقهما على الموقف من إسرائيل والتوسع الاستيطاني ودعوا اسرائيل لاحترام مبادئ القانون الدولي وأكدوا دعمهم لأي مناقشات بين الطرفين السوري والإسرائيلي بما يضمن دعم عملية السلام والعودة لطاولة المفاوضات. كما أكد الاتحاد الأوربي أنه مستعد لتقديم كافة أنواع الدعم المالي والسياسي من أجل إنجاح المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولذلك كان العديد من مشاريع الحوار الأوربية قد تم تأسيسها لتصبح في أحد أهدافها أداة لإدارة الأزمة الأمنية الناتجة عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومثال ذلك كافة المقترح البرتغالي عام ١٩٩٥ لإقامة حوار أمني موسع مع الدول العربية شريطة أن يتم ضم مصر والأردن وإسرائيل، وبالتالي فإنه يمكن القول: إن هذا الصراع قد ساهم في بلورة العديد من المبادرات الأوربية تجاه جنوب المتوسط، واستدعاء مشاركة الدول العربية من أجل تحفيز إيجاد الحلول.

وكانت أحد مرتكزات الحوار الأوربي- العربي تتضمن تسوية عادلة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وخصوصًا منذ توقيع اتفاق أوسلو الذي تحمل فيه الاتحاد الأوربي كافة الأعباء المالية والإدارية ليصبح الأوربيون أكثر فعالية في هذا المسار رغم الرغبة الأمريكية في تحييدهم، فالولايات المتحدة على سبيل المثال تصدت لمساعٍ فرنسية عام ٢٠٠٦ من أجل إيقاف العدوان الإسرائيلي على لبنان[٤٥] وذلك في ظل تصاعد المشروع الأوربي (الشراكة الأورو- متوسطية) التي كانت تراها الولايات المتحدة منافسًا لمشروع (الشرق الأوسط الأمريكي). ودائمًا كان الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون متفقين على أن أفضل

السبل للوصول إلى السلام والاستقرار إنما لا يأتي فقط عبر العمليات العسكرية، وهو ما أكد عليه بيان المجلس الوزاري الأوربي الخليجي المشترك السادس في أكتوبر ١٩٩٥، باعتبار أن التعاون الاقتصادي بين أطراف المنطقة يساهم في دعم الأمن والاستقرار والوئام بين الجهات المناوئة لبعضها البعض. (٤٦)

خاتمة

يمكن القول إن مجلس التعاون والاتحاد الأوربي قد اتفقا في كثير من الأحيان على مكامن التهديد الأمني، وأن الاتحاد الأوربي كان مهتمًا دائمًا بتطبيق استراتيجياته المرنة واللينة لإدارة هذه التهديدات في منطقة الخليج من أجل الدفع نحو اختبار استراتيجيات مغايرة للاستراتيجيات الأمريكية. لكن لا يمكن القول أن هذا الأمر كان سهلًا نظرًا للنفوذ الأمريكي في منطقة الخليج وعمق التحالف الثنائي بينهما. ما جعل الجهود الأوربية الخليجية في مكافحة التهديدات الأمنية تخطو ببطء ملحوظ بعض الشيء.

الهوامش:

(١) مزاني راضية ياسينة، التعاون المنظم الدائم: خطوة جديدة في مسار الأمن والدفاع الأوروبي، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص٢.

(٢) مع مطلع التسعينيات حدثت تغيرات غاية في الأهمية في طبيعة البيئة الأمنية المحلية والإقليمية والعالمية، بما أثر بدوره في حركة العلاقات الدولية، والسمة الأساسية لهذة التهديدات هي أنها تهديدات جديدة أو غير تقليدية على مستوى المصدر والأدوات، ما استتبع إعادة ضبط استراتيجيات المواجهة الأمنية، وتتمثل هذه التهديدات في الإرهاب والقرصنة والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والحرب الإلكترونية. وفي نفس السياق ظهر مفهوم التهديدات اللاتماثلية، أو غير المتكافئة، أو غير المتناظرة، والتي تكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة والأدوات. ومصطلح التهديدات الهجينة، التي تكون مزيجاُ ما بين العمليات العسكرية أو غير العسكرية الخاطفة وهجمات سيبيرانية

(٣) جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بيئة أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١١، ص٧٦

(4) Report on the Implementation of the European Security Strategy, European Commessionm Brussels 11 DEC 2008, P:5
https://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/reports/104630.pdf

(٥) اجتماع مايوركا الإسبانية، https://www.nato.int/docu/comm/comm90.htm

(٦) منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعتزم إنشاء قوة سلام خاصة بها، وكالة الأنباء الكويتية، كونا،
https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1287805&language=ar

(7) Abdennour Benantar , " NATO, Maghreb and Europe", Mediterranean Politics, Vol.11, N°.2, July

(8) 2006, P.169.

(9) William Wallace, “Looking after the Neighbourhood: Responsibilities for the EU-25” , Policy Paper,

(10) Groupement d’étude et de recherché: Notre Europe, N 4, Juillet 2003, P.4.

(١١) سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢١٠ .

(١٢) قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،٢٠١١، ص٤٧

(١٣) مؤتمر تحولات الناتو والأمن في الخليج، ١٩-٢٠-/٢٠٠٤، الدوحة ص٦
http://www.qatarconferences.org/Nato/security/arabic/arabic2.pdf

(١٤) يُطلق مصطلح المناطق الرمادية على الفترات الزمنية التي تفصل بين الأزمة ومرحلة ما بعد الأزمة، أو على تلك المناطق التي تسودها حالة مبهمة نتيجة غياب سلطة القانون، والنزاعات التي لا يلوح لها أفق في النهاية. للمزيد، أنظر: طلال محمد الحاد إبراهيم ومايا الدباس، المناطق الرمادية بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، دراسة تحليلية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٥، العدد١، الشارقة، ٢٠١٨، ص٥ .

(15) http://www.qatarconferences.org/Nato/security/arabic/speach2.html

(١٦) مؤتمر تحولات الناتو والأمن في الخليج، ١٩-٢٠-/٢٠٠٤، الدوحة ص٩،س
http://www.qatarconferences.org/Nato/security/arabic/arabic2.pdf

(١٧) جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بيئة أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١١، ص١١٩

(18) 8th Eu-GCC Joint Council and Ministerial Meeting, london, 29 April 1998 , European Council Press releases database, P1

(19) 5th Eu-GCC Joint Council and Ministerial Meeting,Riadah 8 May 1994,,European Council Press releases database , P2

(20) EU - GULF COOPERATION COUNCIL MINISTERIAL MEETING,22 November 1995, European Commission, Press Release Database,Available https://bit.ly/2WywCnZ

(٢١) مؤتمر تحولات الناتو والأمن في الخليج، مرجع سابق، ص 20

(٢٢) خديجة عرفة، تحديات سياسة أمن الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، دورية دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، البحرين، ٢٠١٥، ص١٤٤

(٢٣) عبدالجليل زيد المرهون، اتجاهات الردع في الخليج، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص٣٢

(٢٤) أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي الأوروبي، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٩٧، ص١٧٤

(٢٥) يوسف عيسى الخالدي، الشراكة العربية الأوروبية المتوسطية سياسيًّا واقتصاديًّا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠٠٤، ص٥٣.

(26) A Human Security Doctrine for Europe : Project, Principles, Practicalities, london, 2006

(27) Barcelona declaration- adopted at the Euro-Mediterranean Conference /https://ec.europa.eu/research/iscp/pdf/policy/barcelona_declaration.pdf

(28) Vote in committee, 1st reading/single reading , European Parlimant, 2233(INI)-10/02/2011 https://bityl.co/4tNz

(٢٩) مسعود شوية، السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي، من إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الخامس، يناير ٢٠١٨، ص٣.

(٣٠) مصطفى علوي، مفهوم الأمن في فترة الحرب الباردة، مركز الدارسات الأسيوية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٤.

(٣١) نشمي سويد الرشيدي، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الوطن العربي في الفترة من ١٩٧٣-٢٠١٢، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٣، ص١٣.

(٣٢) أندري جيربر، ألمانيا في العلاقات الدولية، أهداف وآليات وتصورات، ترجمة علا عادل، مؤسسة فريدريش إيبرت،برلين، ٢٠٠٧، ص ٢٤

(٣٣) قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،٢٠١١، ص 47

(٣٤) محمد المقداد، الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي، مجلة المنارة، العدد٢، المجلد ١٩، ص٥٢، ٢٠١٣

(٣٥) انخراط نشط ونظام دفاعي حديث، تبناه قادة الدول والحكومات في لشبونة "المفهوم الاستراتيجي للدفاع والأمن للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، موقع حلف شمال الأطلسي، ١٠-١٠-٢٠١٠، https://bityl.co/4tO8

(٣٦) أوروبا آمنة في عالم أفضل، الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، مجلس الاتحاد الأوروبي، إصدارات الاتحاد الأوروبي، لوكسمبورغ، ٢٠١٠، ص١٩.

(37) 6th Eu-GCC Joint Council and Ministerial Meeting, Riyadh,22- APRIL 1996 Luxembourg, European Council Press releases database, P:6

(38) 11th, Eu-GCC Joint Council and Ministerial Meeting, Brusseles 23 April 2001 , European Council Press releases database, P:5

(٣٩) فرنسا والخليج العربي، مجموعة مؤلفين مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص٧.

(40) 7th Eu-GCC Joint Council and Ministerial Meeting, Riyadh,17 February1997, Doha, European Council Press releases database, P:6

(41) 4th Eu-GCC Joint Council and Ministerial Meeting, Riyadh,8 May 1994, European Council Press releases database, P:4

(42) 5th Eu-GCC Joint Council and Ministerial Meeting, Riyadh,8 May 1994, European Council Press releases database, P:1

(43) Ibid, P1-3

(44) 9th Eu-GCC Joint Council and Ministerial Meeting, Dubai , 2 November 1999, European Council Press releases database, P1-2

(٤٥) الشيخ صباح الخالد يجري محادثات مع سولانا بعد اجتماعه إلى أمين عام الأطلسي، وكالة الأنباء الكويتية، ١٧-١١-٢٠٠٤،
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=1454769

(٤٦) فرنسا تدعو دول الخليج إلى تعاون استراتيجي مع أوروبا، صحيفة الدستور العمانية، ٤-١٢-٢٠٠٥، https://bityl.co/4El6

(٤٧) جاك شيراك اللبناني كثيرًا، صحيفة المدن، ٢٧-٩-٢٠١٩ https://bityl.co/4tOC

(48) 6th Eu-GCC Joint Council and Ministerial Meeting, Op.cit, P6.